J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol. 7(8): 835 - 844, 2016

The Impact of Microfinance for Small Enterprises in the Development of Society. "An Empirical Study in Dakahlia Governorate"

Saly , S. M. A. I ; M. E. El-Emam*and A. M. Al-Shall*
Small Enterprise Development Specialist, Business Association and investors Dakahlia
***Agric. Extension and Rural Socity Dept., Faculty of Agric., Mansoura Univ.,Egypt**

أثرالتمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة فى تنمية المجتمع "دراسة ميدانية فى محافظة الدقهلية"

شادى محمد عبدالباقى ابراهيم صلى, محمد السيد الإمام *, أحمد محمد الشال *.
أخصائى تنمية المشروعات الصغيرة , جمعية رجال الأعمال و المستثمرين بالدقهلية .
***قسم الإرشاد الزراعى و المجتمع الريفى , كلية الزراعة – جامعة المنصورة .**

الملخص

تتطلب التنمية الشاملة المستدامة التى يسعى المجتمع المحلى إلى تحقيقها إشراك ودمج جميع فئات وقطاعات المجتمع بعملية التنمية عن طريق الإهتمام بقطاع المشروعات الصغيرة وتوفير التمويل الأصغر لها لما لهما دور كبير فى توفيرفرص العمل التى تدر دخلا يستطيع من خلاله الفقراء مواجهة متطلبات الحياة اليومية وظروف الحياة القاسية. وقد استهدفت الدراسة الحالية بشكل رئيسى:- ١-التعرف على أثر التمويل الاصغر للمشروعات الصغيرة فى تنمية المجتمع . ٢-التعرف على العلاقة بين قيمة القرض ومستوى أثرالتمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة فى تنمية المجتمع من ناحية الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والإجتماعية الإقتصادية والسياسية والإدارية والبيئية . وقد تضمنت إجراءات هذه الدراسة الميدانية إختيار محافظة الدقهلية كمجال جغرافى للدراسة , وقد اختيرتعينة البحث بطريقة عشوائية من أصحاب المشروعات الصغيرة الحاصلين علي قروض من مؤسسة التمويل الأصغر(جمعية رجال الأعمال والمستثمرين بالدقهلية) بعدد ١٣٠ مبحوث، وقد جمعت البيانات بأسلوب الاستبيان مع الزيارت الميدانية والمقابلات الشخصية فى الفترة الزمنية التي تقع ما بين نهاية عام ٢٠١٤ وبداية عام ٢٠١٥م وذلك من خلال الاسئلة المفتوحة والمغلقة التى تحتوى على معلومات اولية تم تبويبها على الكمبيوتروتحليلهابواسطةالبرنامج الإحصائى (Spss)وذلك فى الفترةالزمنيةمن شهريونيه سنة ٢٠١٥ م وحتى شهرأبريل سنة ٢٠١٦ م وذلك للوصول الى النتائج والتوصياتوالمقترحات،وقد تم تحليل هذه البيانات باستخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابى والمتوسط المرجح وإختبار مربع كاى . وقد تمثلت أهم النتائج فيما يلى :- - وجود علاقة معنوية بين قيمة قروض المشروعات الصغيرة و أثر التمويل الأصغرعلى مستوى تنمية المجتمع من ناحيةالجوانب الإجتماعية الأتية فقط :-(إنخفاض التوترو العنف فى المجتمع- إنخفاض السرقات فى المجتمع)&من ناحية الجوانب الإقتصادية الأتية فقط:- (التمكين الإقتصادى فى المجتمع-الإستثمار)&من ناحيةالجوانب السياسية الأتية فقط :-(حقوق الدولة)&من ناحية الجوانب البيئية الأتية فقط :- (محاربة التلوث البيئى- تطوير البنية الأساسية فى المجتمع).

المقدمة

العالم اليوم ملىء بالفقر, فلاتكاد تكون هناك بقعةعلى سطح الأرض إلاوالفقر فيها باسط يديه ويقول هل من مزيد؟, وتعد المجتمعات العربية والإسلامية والأفريقية للأسف صاحبةالصدارةوحاملة اللقب بكونهاملأوى له،وهذابالرغم مما تمتلكه من كثيرمن موارد طبيعية وبشرية تفوق ماتمتلكه الدول المتقدمة فى العالم وهذا جعلنا فى بطش الفقروالتخلف حيث أن الفقرظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد وترتبط أساسيابضعف الأداء الاقتصادي ونقص الموارداالمالية،وعدم كفاية الخدمات الاجتماعية إلى جانب قصورنظرالسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

ومع تطورالفكرالإجتماعى فقدجعل لكل داء دواء , فقديمكن إستخدام التمويل الاصغر كأحد المنتجات الجديدة فى التفكيرالتنموي وصناعة السياسات حيث أنه خليط من الإصلاحات الإقتصادية والمالية و الإجتماعية والإدارية والمؤسسية في السيناريوالحالي لتنمية الإقتصاد بالنسبة للدول الناميةمثل مصر فقد جاء التمويل الأصغركطفرة في فلسفة وممارسات القضاءعلى الفقروالحد من البطالة،والتمكين الإقتصادي،والنموالشامل , فمؤسسات التمويل لديها القدرة والمسئوليةعلى تمكين الفئات الأكثر تضررا مثل النساء والأطفال والشباب ومزارعي الريف والبدو والعشوائيات وسكان المقابر...الخ،وأن تسمح للأفرادغيرالنشطين اقتصاديا أن يخلقوا هياكل أساسية للمجتمع الذي يقيمون فيه من خلال توسط إجتماعي واقتصادي وثقافى وسياسي واخلاقى وادارى ...الخ , لما كان للتمويل الأصغر من أداة فعالة للفقراء وللمحتاجين وللمعوذين وللمهمشين وللمستبعدين من النظم المالية الرسمية للخروج من الفقر وهذا اتضح من الأرقام والإحصائيات للتجارب العالمية والمحلية والدراسة الحالية وذلك عن طريق الأخذ بمبدأ التحليل والإستقراء الذى يحدثناعن نتائج مبهرة مقنعة تمتد ظلالها الى جميع أفراد المجتمع المحلى فى دول كثيرة مختلفة قامت بإستخدام سياسات التمويل الاصغرللمشروعات الصغيرة كوسيلة وأداة نشطة للتنميةالإجتماعية والإقتصادية حيث تعتبر هذه الإستيراتجيات من الأدوات الفعالة فى مضاعفة الانتاج وتوفير فرص العمل والحد من الفقر والتمتع بمزايا السلام والاستقرار والامن الاجتماعى والعدالة الاجتماعية عن طريق توفير الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة الخاصة بشرائح سكان المجتمع الضعيفة أى النساءوالرجال الذين يعملون بأجور منخفضة للغاية وكذلك أفرادالمجتمع المهمشة فى المناطق النائية ولصغارالمنتجين وللحرفيين وللأسرالمنتجة والمهنيين أى للفقراء منخفضي الدخل المستبعدين من الأنظمة المالية الرسمية حيث ليست لديهم موارد ويعاني معظم هؤلاء من عجزمزمن في الغذاء ولايملكون أرضا زراعية،ويعيشون في وضع عدم أمان،ولايستطيعوا توفيرالضمانات التي تطلبها البنوك،وهم عادة أميون والمصرفيون يعتقدون أن التعامل معهم غيرمربح بسبب ظروفهم الاقتصادية المتدنية، فى حين يساعد توفير الخدمات المالية للفقراءالتى تكون قريبة من مواقعهم على زيادة تمكين الفقراء و محدودى الدخل وبخاصة النساء عن طريق الإعتماد على النفس وإحداث التغيير الإقتصادى المرجو،وبالتالى فإن وفرة الخدمات المالية يمكن أن تعمل كحاجز أمام الطوارىء المفاجئة ،مخاطر العمل،وتحد من نسبة تأثر الفقراء بالصدمات الخارجية والتقلبات الموسمية التى يمكن أن تدفع الأسرةالى الفقرالمدقع،وهذه الخدمات من شأنها تسمح للأسر الفقيرة بالتحرك من مجرد تأمين البقاءاليومى الى التخطيط للمستقبل،حيث يمكنهم الإستثمارفى مستوى أفضل من التغذية ،ظروف حياة محسنة ،وصحة وتعليم أطفالهم من خلال العمل على زيادة دخل الأسرة بأكملها وتوفيرالأمن الاقتصادي لها وبناء الأصول والحد من الضعف المالي لها،وعلى زيادة طلب الفقراء للسلع والخدمات الأخرى فيما يتصل بالتغذية والتعليم والصحة....الخ،أى يتميز التمويل الأصغر بالدورالايجابى والفعال فى تحفيزالاقتصاديات المحلية وتحقيق المساواة فيمايتعلق بتملك الموارد واتاحة فرص الحصول عليها بما ينعكس على أمور أخرى حيوية ،مثل ضمان الأمن الغذائى وتربية الأطفال وتعليمهم وغيرذلك من إحتياجاتهم . وكذلك يتولد لدى المرأة العاملة مع مؤسسات التمويل الأصغر ثقة بالنفس وقدرةعلى التفاعل مع المجتمع بعدأن كانت فى السابق محرومة من هذه الصفات , ويعيش عملاءالتمويل الأصغرفى المجتمعات المحلية (الريفية-الحضرية-البدوية أو الصحراوية -العشوائيات –سكان المقابر) على حد سواء بنسب متفاوتة مختلفة و يتباين خصائص هذه المجتمعات و سلوك افرادها والمشكلات التى تعانى منها إلا إنهم يشتركون جميعا بتواجد مشكلات الفقر والبطالة على بقاع كثيرة منها بنسب متفاوتة مختلفة , لذا أصبح من الضرورى والمنطقى الدخول فى برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي من خلال أساليب التمويل الأصغر المختلفة وتنمية قطاع

المشروعات الصغيرة , حيث لم يعدمن المشكك فى إن وصول الجماهير للخدمات المالية يمكنهم من المشاركة في عملية التنمية والاستفادة منها،حيث أن إستراتيجيات وسياسات التمويل الأصغرتعتبرأداة جوهرية من أدوات التدخل فى التنمية والمشاركة المجتمعية فيها, حيث يعتبرالتمويل الاصغرالتوجه الأربح نحوالحد من الفقر والبطالة و الأداة الفعالة للتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية في المجتمعات المحلية, ولكن أي إستراتيجية فعالة لتنمية التمويل الأصغرتتطلب تضافر جهود جميع الأطراف المعنية من الفقراء والتعاونيات والمنظمات غيرالحكومية والبنوك ومؤسسات التمويل الأصغر،إضافة إلى الجهات الحكومية مثل وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة ووزارة الاقتصاد و وزارة التنمية المحلية والادارية و وزارة التضامن الاجتماعى،وينبغي أن يتناول الحوار بشكل فعال الحاجة إلى تغييرالمفاهيم والإستراتيجيات والسياسات على مستوى الأطراف المعنية المختلفة ,مع الأخذ فى الإعتبار أن التنمية الشاملة المتكاملة لن تتحقق إلاّ من خلال البدء بالتنمية البشرية وإيجاد الإنسان الحرالعامل والذى يتوافرفيه منظومة من القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية والخبرة الفنية المعاصرة بجانب الولاء والانتماء للوطن مع مراعاة أن تتوزع أثار التنمية بين الريف والحضروبين الإناث والذكوروبين الشباب والكهول وبين المتعلمين وغيرالمتعلمين , وبين الفقراء ومتوسطى الدخل , ويعد الحصول على التمويل الأصغرأحد المشاكل التي تنفرد بها المشروعات الصغيرة في الدول التي تتحول نحو الاقتصاد الحر أو الدول النامية،على عكس المشروعات المثيلة القائمة في الدول الأكثرتطوراوالتي يوجد بها عدد لا حصر له من أدوات التمويل والتي تخدم تلك المشروعات على مختلف المحاور،من قروض صغيرة إلى قروض شخصية إلى ائتمان مضمون إلى دوائر الأعمال إلى رأسمال المخاطر إلى الطرح في أسواق المال والتسجيل في البورصات.

مشكلة البحث

يعد العمل في المنشات والمشروعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والحرفية في مصر الأن الرهان القوى للاستثمار الاقتصادي والاجتماعي لما تمثله هذه المشروعات الصغيرة من أهمية بالغة حيث أن الاستثمار في المشروعات الصغيرة يوفر إجراءات أقل تعقيداً من أجل نمو وتنمية الإقتصاد المصرى وكذلك العديد من طرق الإنتاج الأكثر مرونة والقدرات الأكثر ملائمة مع إحتياجات الأسواق المحلية والدولية.

وبناءا على ذلك كان لابد من وقفة لعمل دراسة يتم الإجابة عن طريقها حول مدى تأثيرسياسات واستراتيجيات مؤسسات التمويل الاصغرعن طريق تمويلها للمنشآت والمشروعاتا لصغيرة والحرفية في المجتمع المصرى وخاصة فى الأماكن التى يزداد فيها عدد الفقراء كالريف والعشوائيات وسكان المقابر؟،وهل استفاد سكان المجتمع المصري الحاصلين على تمويل أصغر(قروض صغيرة) لمنشآتهم ومشروعاتهم الصغيرة والحرفية؟أم كانت فترة عابرة وغير مفيدة لعملاء التمويل الأصغر؟ أم أضرت بهم؟ وإذا كان لتنفيذ تلك المشروعات اثرفهل كان هذا الأثر إيجابي أم كان سلبيا؟ وإذا كان هذا الاثر ايجابيا فهل كان هذا الإيجاب كافيا للنهوض بالمجتمعات المصرية وخاصة الريفية والعشوائيات وسكان المقابر أم مازال يحتاج إلى مزيد من تغيير فى برامج السياسات الحكومية ومؤسسات التمويل الاصغر التى تعمل فى مكافحة الفقرو البطالة وتنمية الفرد والمجتمع وتعديل وتصحيح مسارها بحيث توجه برامجها الى أماكن وفئات أخرىأكثر احتياجا وأكثر فقرا بهدف إحداث التغييرات المرجوة فى حياة سكان هذه المجتمعات بغرض تحسين أحوال معيشتهم؟ , ولذلك جاءت هذه الدراسة لتدرس اثرالتمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة على سكان المجتمع ككل وخاصة بالمناطق الريفية والعشوائية في واحدة من محافظات جمهورية مصرالعربية ألا وهى محافظة الدقهلية.

أهداف البحث

فى ضوء العرض السابق لمشكلة البحث تم تحديد الهدف العام من الدراسة الحالية وهو :-

تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع الريفى من خلال تبنى سياسات صناعة التمويل الأصغر وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة لما لهما من دورفعال و أثرإيجابى كبير فى تنمية المجتمع وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الأتية:-

١- التعرف على أثرالتمويل الاصغر للمشروعات الصغيرة فى تنمية المجتمع .

٢- التعرف على العلاقة بين قيمة القرض ومستوىأثرالتمويلالأصغرللمشروعات الصغيرة فى تنمية المجتمع من ناحية الجوانب الإجتماعية و الإقتصادية و الإجتماعية الإقتصادية و السياسية و الإدارية و البيئية .

أهمية البحث

ترجع أهمية الدراسة الحالية بعد أن أصبح من أولويات الألفية الثالثة الاهتمام بظاهرة الفقرومشكلة البطالة وطرق معالجتهما ،وقد بذلت جهود من قبل المجتمع الدولي والإقليمي والمحلي بغرض البحث عن تقليل حجم أثارهم السلبية التي تعاني منها الدول النامية ومنها مصر،لذا يأتي هذا البحث لمعرفة آليات تخفيف حدة ظاهرة الفقرومشكلة البطالة من خلال استخدام أدوات التمويل الأصغروالعمل على تنمية الفرد والمجتمع من خلال العمل فى المشروعات الصغيرة و يتضح ذلك من الإعتبارات التالية :-

أ- الأهمية النظرية :-

تكمن أهمية الدراسة من الناحية النظرية فى أنها حاولت إستعراض مفاهيم التنمية والاتجاهات النظرية المعاصرة لدراستها،وكذلك تقديم إطارنظرى خاص عن المجتمع الريفى والعشوائيات وسكان المقابر ومشاكلهم الاجتماعية والتى سببها الرئيسي الفقر وطرق مكافحته عن طريق التمويل الأصغر والمشروعات الصغيرة اللذان لهما دور فى التنمية الإجتماعية والإقتصادية للفرد والمجتمعات بصفة عامة والريف والعشوائيات وسكان المقابر بصفة خاصة ،بالإضافة إلى ذلك تعتبرهذه الدراسة بما تتضمن من أدوات بحثية يمكن الإستفادة بها فى إجراء البحوث والدراسات المشابهةعلى مجتمعات أخري بمناطق متباينة في طبيعتها وتكوينها وجغرافيتها في أنحاء مختلفة وبالتالى تعتبر محتويات هذه الدراسة إضافة نظرية جديدة فى مجال دراسة التمويل الأصغروالمشروعات الصغيرة والفقر فى المجتمعات , كما تسهم أيضا هذه الدراسة في تطوير بعض المقاييس الاجتماعية لقياس الأبعاد الاجتماعية وآثارها وكذلك لقياس المتغيرات المحددة لها.

ب- الأهمية التطبيقية :

يعتبر التمويل الأصغر والمشروعات الصغيرة إحدى السبل المنوط بها فى العمل على تحقيق برامج التنمية الشاملة المتكاملة للفرد والمجتمعات كافة والمناطق الريفية والعشوائيات وسكان المقابر بصفة خاصة ومن خلال هذه الدراسة وبما تسفرعنها من نتائج أن يتم تحديد الأدوارالمختلفة التى تقوم بها مؤسسات التمويل الاصغرللمشروعات الصغيرة فى تنمية أفراد ومجتمع الدراسة،كذلك التوصل إلى أهم المشكلات التى تواجه عمل مؤسسات التمويل الاصغر والمشروعات الصغيرة،ومقترحات التغلب عليها، ممايؤدى فى النهاية إلى تعديل مسار التمويل الأصغر و المشروعات الصغيرةعلى الوجه السليم لتكون أكثرفعالية فى تنمية الفرد وتطويرالمجتمعات حتى يمكن تطبيقهاعلى الواقع .

ج- الأهمية المستقبلية:

تكمن أهمية الدراسة من الناحية المستقبلية في أنه يمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة فى الإسهام مستقبليا في وضع برامج التنمية الشاملة المتكاملة للمجتمعات كافة والمناطق الريفية والعشوائيات وسكان المقابر بصفة خاصة ومكافحة الفقربهم وكذلك تعديل أو تطوير أو توجيه أو رسم السياسات المستقبلية لمؤسسات التمويل الأصغر والمشروعات الصغيرة والتغلب على بعض المشكلات التى تواجههما و وضع الحلول المناسبة لهما والاستفادة من التوصيات التى تسفرعنها هذه الدراسة فى المستقبل.

الإطار النظرى و الإستعراض المرجعى

تم التركيز فى هذا الإطارعلى ما تم التمكن من الإطلاع عليه من البحوث والمؤلفات التى تتعلق بموضوع البحث والدراسة سواء تناولت الموضوع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، و ذلك من منطلق الإنتفاع بهذه الأفكار والأساليب البحثية فى إتمام هذه الدراسة , و قد إشتملت هذه الدراسة البحثية على ثلاثة أجزاء وهى كالأتى :-

أ-الجزءالأول:-

يهتم بتناول الوضع الراهن للمشروعاتالصغيرةفيمصروخاصة المشروعاتالصغيرةالزراعيةو مزاياهاوكذلك التعرف على المفاهيم المختلفة للتنمية وأبعادها وسياسات وإستيراتجيات صناعة التمويل الأصغر وفهمها, و إستيعابها, لنقلها و توصيلها إلى المهتمين بشئون تنمية المجتمعات المحلية ,وذلك لمساعدتهم على تطبيقها والتعامل معها بأسلوب صحيح للإنتفاع بها فى محاربة حدة الفقر وتخفيف ظاهرة البطالة بالمجتمعات المختلفة وذلك من خلال أساليب علمية واضحة و محددة تتحقق من التعرف على كلا من:-

١- المقصود بالمشروعات الصغيرة: هى تلك المنشآت التى يقل رأسمالهاعن ٢٥٠ ألف جنيه مصرى،وتستخدم عدد عمال يقل عن ٤٨ عامل.(البوابة العربية للتمويل الاصغر)

٢- تجربة المشروعات الصغيرة في مصر:-

تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية دورًا كبيرًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء،حيث تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتوظيف أقل من ٥٠ عامل حوالي ٩٩ % من إجمالي عدد المشاريع التي تعمل في القطاع الخاص غير الزراعي . ويساهم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما لا يقل عن ٨٠ % من إجمالي القيمة المضافة, ويعمل في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حوالي ثلثي قوة العمل بالقطاع الخاص ككل. (مركزالمعلومات ودعم اتخاذ القرار, , ٢٠٠٢, صص ٨:١٠)

ولذلك قامت الحكومة المصرية ببذل العديد من الجهود لدعم هذا القطاع والذي تتمثل في الآتي:

١- مساهمة بنك التنمية الصناعية بدعم الصناعات الحرفية والصغيرةمن خلال برامج التمويل الميسرة.

٢- تقديم برنامج ضمان بنسبة ٥٠ % من الإتمان المصرفي للمنشآت الصغيرة بواسطة شركة ضمان مخاطر الإئتمان المصرفي.

٣- أسس مجموعة من أستاذة جامعة حلوان جمعية تشجيع الصناعات الصغيرة للخريجين تعمل على تقديم الدعم المالي والمعنوي لهؤلاء الشباب.

٤- تقدم العديد من البنوك التجارية (بنك مصر،البنك الأهلي ،بنك فيصل الإسلامي المصري ،بنك ناصر الاجتماعي (قروضًا لمساعدة المنشآت الصغيرة من خلال برامج التمويل الرأس مالي وتمويل التشغيل).

٥- إنشاء صندوق اجتماعي للتنمية عام ١٩٩١ م وذلك للمساهمة في حل مشكلة البطالة والذي يعتبر من أهم برامجه تنمية المنشآت حيث أصبح هذا الصندوق أساسًا لتنمية قاعدة المنشآت الصناعية الصغيرة. حيث يقدم كافة المساندة الفنية والمالية والاستشارية، وقد حقق ذلك من خلال التضامن مع مؤسسات تمويلية أخرى كالبنوك التجارية.

٣- المشروعات الصغيرة الزراعية فى مصر:-

يوضح (الأسرج,٢٠١٢،صص٤:٥)أن هيكل قطاع الصناعة فى مصر يتسم بالتركزالواضح فى المنشآت الصغيرة والمتوسطة حيث تمثل نحو ٩٨% من المنشآت الصناعية القائمة، تمثل الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ بمتوسط حوالى ٢٠% خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤), وتمثل الصناعات الغذائية في مصر ٥٠% من إجمالي المنتجات المصنعة بقيمة إجمالي ٣١ مليون جنيه طبقا ًلإحصاءات عام ٢٠٠٤. وتتمتع هذه الصناعة بمعدل نمو سنوي قوي يبلغ ٢٠%, وتضم الصناعات الغذائية في مصر ٤٧٠٠ شركة مسجلة كقطاع رسمي والتى يمثل ٢٠% من إجمالي مشروعات الصناعات الغذائية، وتقوم بتوظيف حوالي ٢٥٠ ألف من العمالة الماهرة, وتمثل الشركات الصغيرة ومتوسط الحجم حوالي ٨٧% من إجمالى شركات الصناعات الغذائية الرسمية. أما بالنسبة للشركات التى تندرج أنشطتها تحت القطاع غيرالرسمى، فتبلغ نسبتها حوالى ٨٠%.

وتعتبرالصناعات الغذائية من الصناعات القوية حيث تتوفر لها الموارد الخام المطلوبة وذات التكلفة المنخفضة ،بالإضافة إلي انخفاض تكلفة العاملين بها مقارنة بالشركات المنافسة على المستوى الإقليمي والعالمى .

٤- الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة الزراعية فى مصروالذى يوضحه (الأسرج, ٢٠١٢،ص:٦)كما يلى:-

- يبلغ عدد منشآت التصنيع الزراع ينحو ١٥٤٩١ منشأة تعمل في المواد الغذائية والغزل والنسيج والخشب ومنتجاته.
- يبلغ حجم سوق الغذاء في مصر ١٠٠ مليار جنيه.
- بلغت صادرات الصناعات الغذائية عام ٢٠٠٩ نحو ٩.٤ مليارجنيه.
- تم إنشاء ٦٤٥ مصنع يعمل في الصناعات الغذائية في السنوات الأخيرة تشمل مصانع كبيرة ومتوسطة وصغيرة ما بين مصانع جديدة أو توسعات قائمة.
- يبلغ الفاقد من الإنتاج الزراعي ما بين ٢٠ – ٣٠% حسب نوع الخضروالفاكهة.

٥- يوضح (الأسرج, ٢٠١٢،صص٧:٨)أن هناك عدة مزايا للمشروعات الصغيرة الزراعية فى مصر وهى:-

- القرب الجغرافي من أسواق التصدير الرئيسية في الاتحاد الأوروبي والدول العربية.
- إنتاج المحاصيل طوال العام.
- ارتفاع إنتاجية الأرض.
- توفر مصدر ري دائم هو نهرالنيل.
- وجود إمكانيات إضافية لزيادة مساحة الأراضي المستصلحة بمقدار ٢.٤ مليون فدان حتى عام ٢٠١٧.
- أن نسبة ما يتم استخدامه في الصناعة من الخضر والفاكهة لا يزيدعن ٢ – ٣% بينما يوجه الباقي للاستهلاك الطازج، مما يشير إلى وجود فرصة كبيرة للتوسع في تصنيع هذه المنتجات.
- الطلب المتزايد على الإنتاج الزراعي والصناعات الزراعية نتيجة أزمة الغذاء العالمي وارتفاع أسعار هذه المنتجات وهو ما لاحظناه في الارتفاع الكبير في معدل نمو الصادرات الغذائية المصرية في السنوات الأخيرة.
- استراتيجية وزارة الزراعة لتحقيق التكامل بين الزراعة والصناعة وزيادة عائد الفلاح من الزراعة وزيادة الاستثمار في الزراعة ، من خلال زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية وتطوير تكنولوجيات جديدة لتوجيه نسبة أكبر منها للصناعة ، وزيادة إنتاج اللحوم والأسماك وتعظيم الاستفادة منها في مجال الصناعة...الخ.
- استراتيجية وزارة الصناعة لتطوير التصنيع الزراعي لإنشاء مناطق صناعية زراعية وتقديم حوافز لتشجيع التصنيع الزراعي لاجتذاب استثمارات تبلغ ٦٧ مليارجنيه توفر ٧٥٠ ألف فرصةعمل.
- جهود الدولة لإزالة المعوقات التشريعية للصناعات الغذائية وإصدار قانون هيئة سلامة الغذاء.
- المخلفات الزراعية والتي يبلغ حجمها سنويًا ٣٠ مليون طن يمكن إعادة تدويرها واستخدامها في إنتاج الأسمدة العضوية والأعلاف وإنتاج الوقود الحيوي وتصنيع بعض أنواع الأخشاب وتصنيع بعض مواد البناءعالية الجودة
- انتشار فرص التصنيع الزراعي في كافة محافظات مصر، فلا تخلو محافظة من منتج زراعياً وحيواني يمكن تصنيعه وتعظيم القيمة المضافة منه.

٦- المقصود بتنمية المجتمع المحلي :كما يرى (نصرت وآخرون ، ١٩٩٣ :ص ٢٣٥) أنها عملية عمدية إرادية مستمرة تشمل تلك الجهود المنسقة والمتكاملة تنظيميا و وظيفيا لمنظمات وأفراد مجتمعات ما بهدف إحداث تغيير حضاري مرغوب فيه في كافة جوانب الحياة في المجتمع خاصة الاقتصادية والاجتماعية بما يعكس ارتفاع قدره المجتمع على إشباع اكبر قدر من حاجات أفراده وجماعاته بالموارد المادية والبشرية المتاحة .

٧- المقصود بالتنمية الريفية :كما يعرفها**(جامع وآخرون،١٩٨٨ : ص١٣)** بأنها هى حركة التغيير الارتقائي الجذري المستمر والمخطط في بناء مهام الأجهزة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية و الثقافية الريفية وذلك من خلال مركب الأنشطة التنموية المتناسقة والمتكاملة والشاملة والمتوازنة حكوميا ًوأهلياً والذي يتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و المادية و البشرية لتحقيق العدالة التوزيعية للمردودات التنموية المتزايدة من الرخاء الاقتصادي والرفاء الاجتماعي والرضا النفسي للسواد الأعظم من السكان الريفيين .

٨- المقصود بالتنمية المتكاملة: كما يعرفها **(الزغبي،١٩٩٨ :ص ٢٧٣)**بانها أسلوب علمي وعملي على درجة عالية من التنظيم ويصوره تضمن ان تؤخذ جميع مكونات التنظيم التنموية في الاعتبار من حيث الدور الذي يلعبه كل نظام تنموي على حده، وكذا الدور الذي يلعبه بصورة جماعية مع النظم الأخرى.

٩- المقصود بالتنمية المتواصلة:كما يعرفها**(الزغبى، ١٩٩٩ :ص ٩)** بأنها هى العملية التي يتم من خلالها إحداث التغييرات المؤسسية البنائية والوظيفية التي تؤدي لزيادة كفاءه وفاعلية المؤسسات والمنظمات الريفية الحكومية وغيرالحكومية لرفع مستوي المعيشة للسكان الريفيين وتحسين نوعية حياتهم من خلال إعداد وتنمية الموارد البشرية وزيادة مشاركتهم في عملية التنمية مع زيادة درجة الوعي البيئي لهؤلاء السكان فيما يتعلق بترشيد استخدام الموارد الطبيعية عن طريق نشر المعارف البيئية الصحيحة وترشيدهم إلى الاتجاهات البيئية الإيجابية بصورة تضمن ممارسات وسلوكيات بيئية سليمة تحفظ للأجيال القادمة استخدام الموارد الطبيعية دون تبديد أي مورد منها .

١٠- المقصود بالتنمية الإجتماعية : كما يعرفها**(سلام،ويس,١٩٩٥: ص ١٧)**بأنها هى جهد بشرى منظم لاستغلال الموارد المتاحة في المجتمع المحلى لتحسين نوعية حياة الأفراد والجماعات ودفعهم نحو مزيد من المشاركة الفعالة لتغيير مجتمعهم إلى الأفضل وتهيئة الظروف لخلق مزيد من الوعي التنموي الذي يساهم بفاعلية فيحل مشاكل المجتمع

١١- المقصود بالتنمية الإقتصادية :كما يعرفها **(بدر، ١٩٩٠ : ص ١١٥)** بأنها هى " الزيادة في متوسط الدخل الفردي الذي يعرف بأنه عبارة عن مقدار ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات خلال فترة زمنية معينة وتكون مصحوبة بتغييرات جوهرية في مظاهر حياة المجتمعات من أوجه النشاط الاقتصادي السائد وكذلك وسائل الفن الإنتاجي المستخدمة.

١٢- أهم حقوق وواجبات التنمية في المجتمع المصري كما يوضحها (عبدالقادر,١٩٩٨,ص ٣٩) فيمايلي:-

حق التعليم: ونعني بذلك الزاميته لمستوي تعليمي مناسب لكل مواطن، تكافؤ الفرص التعليمية للشباب، إعداد الشباب لاكتساب المعرفة والمهارة المطلوبة، تهيئة فرص التعليم للشباب إلي أعلي مستوياته، ممارسة المواطنة الصالحة.

حق العمل: ونعني بذلك حق العمل للفتي والفتاه، تهيئة الفرص لكل شاب كي يجد عملا، تشجيع المشروعات الخاصة للشباب، إتاحة فرص العمل الحر للشباب في استصلاح واستزراع الأراضي وفي المجتمعات الجديدة وفي المهن الجدية أيضا.

حق الملكية: ونعني الملكية التي لاتصل إلي مستوي الاستغلالية وهي أما ملكية فردية أو تعاونية وتتميز الملكية الخاصة بأنها أكثر قدرة علي خلق سمة ألابتكاريه بين الشباب، كما أنها تمثل وبصفة مستمرة تحديا يدفع الشباب لمزيد من العمل والإنتاج.

حق الاعتقاد الديني: فمرحلة الشباب تتصف برغبة جارفة إلي الانتماء الديني، لذلك فهو أكثر احتياجا لمن يساعده علي الفهم والمعرفة الدينية السليمة بقصد تمكينه من الممارسة الدينية الواعية دون تعصب فكري

حق التعبير والنقد: ويقصد بالتعبير قدرة الشباب علي توضيح ما في نفسه من أمال ورغبات والآم واحتياجات، أما النقد فيعني قدرة الشباب علي فحص الأشياء وإعطاء رأي فيها يمثل وجهة نظره، يتحقق التعبير والنقد عن طريق مختلف وسائل الاتصال كما يبدأ في الأسرة ومع الأصدقاء وفي العمل ومع المجتمع بشكل عام.

حق الرعاية: أي أن تصبح الرعايات المختلفة الموجهة للشباب ليست مجرد منحة بل حقا له كقاعدة أساسية للنمو بحياته، ومن أبرز هذه الرعايات الجوانب الصحية والطبية والغذائية والنفسية والاجتماعية والترويحية والإسكانية.

واجب الإنتاج: ونعني بالإنتاج كل جديد نافع سواء كان جهدا إنسانيا أو عملا ماديا، ويتطلب تحقيق ذلك اكتساب الشباب المهارات التي تمكنه من زيادة قدرته علي الإنتاج سواء في الأسرة أو في المؤسسة التعليمية أو في العمل المهني أو السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي.

واجب ممارسة السلوك الاجتماعي: يتضمن السلوك كل ما يفعله الإنسان وكل ما يشعر به وكل ما يفكر فيه أما القيم الاجتماعية فتعني الغايات موضع التقدير بين أبناء المجتمع والتي يسعون إلي تحقيقها وبالتالي فهي مصدر ومنبع السلوك كما أنها قوي دافعة موجهة له، فالسلوك الاجتماعي يعني مجموعة الأفكار المشتركة التي تدور حول ما هو مرغوب فيه والتي يرتبط بها الشباب وجدانيا بحكم التنشئة الاجتماعية التي تسهم في تنظيم السلوك وتوجيهه وتحديد مضامينه، ويتصف السلوك التنموي بأنه سلوك ديني، علمي، واعي، ديمقراطي، أخلاقي.

واجب الخدمة العامة: ونعني بالخدمة العامة الجهود التطوعية التي يقوم الشباب أفراد وجماعات للمساهمة في النهوض بمتطلبات الحياة الاجتماعية والاقتصادية سواء في الأسرة أو المؤسسة التعليمية أو العمل أو المنظمات أو الهيئات البيئية والمجتمعية

١٣- الحاجات الأساسية التي تعمل التنمية علي إشباعها للفرد بالمجتمع كما يوضحها(عبدالقادر,١٩٩٨,صص ٣٨:٣٩) فيما يلى:

تتحدد الاحتياجات الأساسية للتنمية لكل من الفرد والمجتمع من النظم الاجتماعية التي تقوم في المجتمع، فكل نظام اجتماعي يقوم أساسا حول إشباع حاجة أو مجموعة من الحاجات الاجتماعية الأساسية للإنسان وهي:-

النظام الاقتصادي: ويشبع حاجة الإنسان إلي العمل والتملك والإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

النظام الأسري: ويشبع حاجة الإنسان إلي المحافظة علي النوع والعيش في مناخ أسري تتوفر فيه العلاقات الأولية والطيبة ويسود فيه الحب.

النظام الديني: ويشبع حاجة الإنسان إلي الاعتقاد بوجود قوة عليا منظمة للكون تمنحه الطمأنينة وتساعده علي أن يعيش في أمان مع نفسه ومع الآخرين.

النظام السياسي: ويشبع حاجة الإنسان إلي الحماية الاجتماعية وضمان حقوقه الأساسية كحق الملكية والعمل والتعبير عن الرأي والمشاركة في المسائل السياسية التي تهمه.

النظام التعليمي (التربوي): ويشبع حاجة الإنسان إلي التعليم والاندماج في الجماعات التي يحيا فيها متفهما لأساليبها ومتكيفا مع ما تحدده من معايير.

١٤- المقصود بالتمويل الأصغر:هوعملية تقديم قروض صغرى لأسر غاية في الفقر (أصحاب الدخول المتدنية) وأصحاب العمل الحر(المشروعات الصغيرة) ذلك بهدف مساعدة هذه الأسر على البدء في أنشطة إنتاجية أوتنمية مشاريعهم الصغرى من أجل توفير فرص للفقراء للخروج من دائرة البطالة والفقروالجوع والمرض مع خلق فرص للطلب على السلع والخدمات الغذائية والتعليمية والرعاية الصحية والرفاهية الإجتماعية ...الخ **(البوابة العربية للتمويل الاصغر)**

١٥- المقصود بالفقر :كمايرى**(هلمور, وأخرون ,٢٠٠٩, , ص ١٢)**هوعدم الإمكانية من الاستفادة بمصادر التمويل المتاحة والمعتادة (التمويل الأصغر) والتي تمكن الناس الذين يعانون ظروف قاسية وقهرية فى الحياة من بناء الأمان الاقتصادي وتحسين مستوى معيشتهم.

١٦– المقصود بمؤسسة التمويل الأصغر :هي مؤسسة نظامية يُعنى نشاطها الرئيسي بالتمويل الأصغر لـ (أصحاب الدخول المتدنية) وأصحاب العمل الحر(المشروعات الصغيرة). **(البوابة العربية للتمويل الاصغر)**

١٧- الهدف الرئيسى من التمويل الأصغر:- كما يرى **(هلمور, وأخرون ,٢٠٠٩, , ص ٢)**هو تكييف الخدمات المالية لتلبية احتياجات الفقراء الذين عادة ما يفتقرون إلى البنوك التقليدية فيمكن أن يقدم التمويل الأصغر قروضا صغيرة جدا تتراوح ما بين خمسون جنيها مصريا إلى مائة ألف جنيه مصرى أو ما يعادلها من العملات الأجنبية الأخرى , والتى تكون ضرورية لإقامة أنشطة مدرة للدخل وسبل عيش مستدامة.

١٨- الاهداف الفرعية للتمويل الأصغر كما تم الإشارة إليها فى دراسة للبنك الدولي عن الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لـ (Webster, Riopelle, and Chidzero,1996,no page):-

- تقليلا لفقر.
- تمكين المرأة أو المجموعات السكانية الأخر بالمحرومة.
- إيجاد فرص عمل ووظائف سواء للنفس أو للغير للحصول على دخل من خلال البدء في إقامة مشروعات جديدة صغيرة ومتناهية الصغر(محاربة الفقروالبطالة).
- مساعدة المشروعات الموجودة بالفعل على النمو أو تنويع أنشطتها والتوسع فيها.
- زيادة إنتاجية الفئة الفقيرة المستهدفة ودخلها وبصفة خاصة النساء والعائلات الريفية مع تقليل اتكالهم على المحاصيل المعرضة للمخاطر(الغرق – التلف -....الخ) من خلال تنويع أنشطتها المولدة للدخل.

١٩- أنواع أهداف التمويل الأصغر تتلخص فى الأتى كما يرى(مصطفى , نصار,٢٠٠٢,بدونصفحة):-

- **الهدف السياسي:**البحث عن الاستقراروالشراكة الاجتماعية عن طريق تشجيع سكان الأرياف للإستقرار فى أراضيهم.
- **الهدف الاقتصادي:**ويتم ذلك بإنشاء نشاطات مختلفة وتحسينا لوضعية المعيشية عن طريق رفع الدخل الفردي من أجل زيادة ثروات البلاد.
- **الهدف الاجتماعي:**تحسين المدخول وظروف الحياة للفئات الضعيفة وخاصة لذوي الدخل المحدود.

٢٠- يرى (سليمان,٢٠٠٦, صص٢٠ : ٢٣) أن دورالتمويل الأصغر فى التنمية المحلية يتمثل من خلال أهمية القروض الصغيرة فى تنمية المجتمع من مختلف النواحى الأتية:-

تخفيف الفقر، تخفيف البطالة، رفع مستوى المعيشة، زيادة و ترشيد المدخرات المحلية، استخدام التكنولوجيا المحلية، توفير الصناعات

المغذية للصناعات الكبيرة، توفير تشكيلة السلع الأساسية بأسعار منافسة، توفير الخدمات و خدمات الإنتاج، استخدام العمالة الماهرة و غير الماهرة، استخدام الخدمات المحلية، تحويل الأنشطة غير الرسمية و غير المنظمة إلى أنشطة رسمية و منظمة، المساهمة في تحقيق التنمية المكانية بقدرتها على التوطن في المجتمعات الجديدة.

ب- الجزءالثانى:

تناول التوجهات النظرية الإجتماعية المختلفة للدراسة الراهنة, وذلك لتوضيح أهم الحقائق المتعلقة بالمشاركة فى عملية التنمية الشاملة المستدامة من خلال كل امن :-

١- الفرد من خلال امتلاكه مشروع صغير.

٢- الأسرة من خلال تشجيع الفرد بها فى الاعتماد على نفسه والمشاركة فى ميزانية الأسرة .

٣- المجتمع من خلال إدارة كلا من الجمعيات الأهلية والتعاونية و مؤسسات التمويل الأصغر.

٤- الدولة من خلال توفير التمويل الازم لعمل هذه الجمعيات وسن القوانين التى تنظم عمل تلك الجمعيات ومؤسسات التمويل الأصغر والمشروعات الصغيرة .

والتى قد تكون مختلفة أو متماثلة أى موزعة بالتساوي بين العناصر الأربعة السابقة وقد يختلف أفراد سكان المجتمع المحلي الواحد فيما بينهم وذلك فى درجات المشاركة بعملية التنمية الشاملة المتكاملة، فبعض السكان المحليين لايشاركون في أنشطة إقتصادية وبرامج التنمية المحلية أوقليلا ما يشاركون ، والبعض الأخر اكثر نشاطا وإسهاما في تلك الأنشطة والبرامج، أيضا تتباين مدي المشاركة، ونظرا لأهمية تأثير ذلك التباين في مستوي مشاركة السكان وإسهامهم في الشئون المحلية، سواء من حيث تأثير ذلك علي طبيعة البنيان المجتمعي المحلي والجوانب المتعلقة بالتنظيم الاجتماعي، أو من حيث تأثيره علي سياسات وبرامج التنمية المحلية يصبح من الأمور الهامة فى البحث عن تفسيرات نظرية وامبريقية لأسباب التباين في المساهمة بالتنمية ومشاركة السكان المحليين في شئون وانشطة مجتمعهم المحلي كما يرى (العزبي، ١٩٩١ :ص ٤) .

وكانت أهم النظريات التي تفسرأثرالتمويل الأصغرللمشروعات الصغيرة فى تنمية المجتمع كلا من:-

١- نظرية التبادل الاجتماعي (الاختيارالعقلاني –سعرلكل شئ): Social Exchange Theo

حيث يري أنصارهذه النظرية وبخاصة ما تضمنته كتابات "بيتربلاو" (١٩٦٤) "وجورجومانز" (١٩٧٤) أن أفراد المجتمع المحلي يدخلون بصورة مستمرة في عملية تبادل للمنافع مع النظم الاجتماعية التي يعيشون في ظلها حيث يعطون ويأخذون في المقابل أشياء ذات قيمة بالنسبة لهم ومن هذا المنظور فإن عملية التبادل هذه تتضمن حساب التكاليف والعائد والأرباح الخاصة بنشاط معين، مع الأخذ في الاعتبار مختلف الوسائل البديلة المتاحة ،فوجود البدائل يؤثر في تقديرالفرد لتكليفه وعوائده المحتملة(محمد،١٩٨٦:صص ٤٩٥ – ٤٩٨)،(العزبي،٢٠٠١ : ص٤٠) .

٢- نظرية الدورالاجتماعي:-

يحدد مؤيد ونظرية الدور الاجتماعي تواجد مفهومان رئيسيان داخلها هما الدور الاجتماعي، والمكانة الاجتماعية، فالفرد يجب أن يملك دور اجتماعي محدد خاص به، بالإضافة إلى ضرورة تحديد ومعرفة الأدوار الاجتماعية لإفراد المجتمع الآخرين الذين يعيشون ويتعاملون معه داخل هذا المجتمع حتى يعرف كيف يتم التعامل معهم؟ وماذا ينتظر منغيره؟ وما هي مشاعر هذا الغير تجاهه؟

أما المكانة الاجتماعية فهي وضع الفرد في بناء المجتمع الاجتماعي، ويكون لهذا الفرد التزامات وواجبات تقابلها حقوق وامتيازات، ويرتبط بكل مكانة نمط من أنماط السلوك المتوقع وهو ما يسمى بالدور الاجتماعي(أبوحسين: ١٩٩١ ،ص١١٦٧).

وأخيرا فإن التوجهات النظرية الإجتماعية المختلفة السابقة للدراسة الراهنة لا يمكن القبول بها كأساس مطلق للنمو الاقتصادي وبداية للتنمية في المجتمع الريفى فهي تفتقد إلي العمومية والشمول والسند الميداني الواقعي ,ولكن يمكن أن تسهم فى تقديم تحليلا ً للعوامل التي تؤثر وتحدد درجة تفاعل ومشاركة سكان المجتمع المحلى مع برامج التنمية الشاملة المستدامة.

ج-الجزء الثالث:

تناول الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث ورؤية نقدية لها وكانت أهم هذه الدراسات على سبيل المثال مايلى :

١- دراسة(شهبو،٢٠٠٦) بعنوان:المشروعات الصغيرة والبنوك .

استهدفت هذه الدراسة دراسة دورالبنوك والصندوق الاجتماعي للتنمية فيتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

واختيرت العينة بطريقة عشوائية من أصحاب المشروعات الصغيرة الحاصلين علي قروض من البنوك والصندوق الاجتماعي للتنمية، جمعت البيانات بأسلوب الاستبيان مع المقابلة الشخصية، وتم تحليل البيانات باستخدام التكرارات والنسب المئوية.

اشتملت هذه الدراسة علي تغطية ثلاث نقاط هي:-

- أهمية المشروعات الصغيرة في مجال التنمية الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة٠

- سمات المشروعات الصغيرة من حيث قدرتها علي توفير فرص عمل بأقل تكلفة من قدرتها علي الانتشار الجغرافي، الاسهام في زيادة الدخل القومي٠

- ماهية الصناعات الصغيرة حيث نشأ أكثر من معيار لتحديد ما هو المشروع الصغير هل علي اساس حجم العائلة أم علي اساس التكلفة الاستثمارية أم علي اساس رقم الانتاج /المبيعات، فالمنشأة الصغيرة هي التي يكون رأسمالها المدفوعين ٥٠ألف جنيه الي مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين منها عن ٥٠ عامل٠ أما المنشأة متناهية الصغير فهي تلك التي يقل رأسمالها عن٥٠ألف جنيه، أما الجهة المختصة بالعمل علي تنمية المنشآت الخاضعة لهذا القانون هي الصندوق الاجتماعي للتنمية٠

- كما بينت الدراسة أهداف المشاركة في المعارض منها: بيع المنتجات، تحقيق قفزات بيعية، طرح واختيار منتج جديد، تعزيز ماركة معينة، تحفيز العاملين، عرض منتجات ،تعزيز صورة الشركة ،تقليد متبع، مراقبة المنافسين، وبناء علاقات، كذلك أوضحت النتائج كيفية التخطيط للمشاركة في المعارض، وتقيم فعالية المشاركة في المعارض, كما قدمت الدراسة خطة للهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية خلال الفترة من يناير الي ديسمبر .٢٠٠٦

٢ - دراسة (الامام , العزبى) ,(٢٠١٣) , "دراسة بعض أثار المشروعات المولدة للدخل الممولة بقروض الصندوق الإجتماعي للتنمية الموجهة للمرأة الريفية بمحافظة الدقهلية" , رسالة دكتوراه،كليةالزراعة،جامعةالمنصورة.

استهدفت الدراسة دراسة خصائص أصحاب المشروعات الصغيرة وخصائص مشروعاتهم الإقتصادية والتعرف على دور الصندوق الإجتماعى للتنمية وتحديد مستوى درجة الإستفادة للمرأة الريفية من المشروعات الصغيرة وتحديد العوامل المؤثرة على درجة الإستفادة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

وقد أجري هذا البحث في قرية منية سندوب داخل نطاق محافظة الدقهلية على عينةمكونةمن ٦٦ مبحوثة تم إختيارهم بطريقة عشوائية وقد إعتمدت الدراسة على الإستبيان بالمقابلة الشخصية .

وقد أسفرت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها:-

- أكثر من ثلثى المبحوثات متزوجات والباقى من الأرامل والمطلقات وأكثر من ثلث المبحوثات كان لهم دخل قبل تنفيذ مشروعاتهم الصغيرة .

- أغلب المشروعات الصغيرة عبارة عن أنشطة تجارية وخصوصا بيع الملابس والفاكهة والخضر ثم تليها مشروعات الخياطة و التطريز .

- الصندوق الإجتماعى للتنمية إقتصر دوره فقط فى تقديم الدعم المالى للمشروعات الصغيرة.

- المبحوثات قد استفادوا من المشروعات الصغيرة إجتماعيا وإقتصاديا بدرجات متفاوتة .

وإعتمدت الدراسة على الإستبيان بالمقابلة الشخصية، من عينة تم إختيارهم بطريقة عشوائية، وتم إستخدام بعض الأساليب الإحصائية فى تحليل البيانات هى الجداول التكرارية، والنسب المئوية، والمتوسط الحسابى، ومربع كاى، معامل التوافق، ومعامل إرتباط الرتب "لسبيرمان".

وقد توصلت الدراسة الى بعض النتائج والتى من أهمها:-

الصناعات الصغيرة والمتوسطة لها دور كبير فى محاربة مشكلة البطالة و الفقر والتخفيف عن كاهل الحكومة فى تشغيل شباب الخريجين بمحافظة الدقهلية

وقد إستفادت الدراسة الراهنة من الدراسة السابقة من حيث صياغة وبدقة المتغيرات المستقلة فى الإستبيان الخاص بالدراسة، كذا الإستفادة من أسلوب التحليل الإحصائى المستخدم.

الفروض البحثية

استنادا إلى الإطارالنظرى والإستعراض المرجعى للدراسة وأهداف البحث تم صياغة الفروض البحثية على النحو التالى :

١– توجد علاقة بين قيمة القرض ومستوى أثر التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرةفى تنمية المجتمع من ناحية الجوانب الإجتماعية الأتية (المشاركة فى حل مشكلات المجتمع - الرفاهية الإجتماعية للمجتمع - إنخفاض ظاهرة التسول - إنخفاض التوتر و العنف فى المجتمع - إنخفاض السرقات فى المجتمع - معدل المشاركة الإجتماعية) كل على حدة.

٢ – توجد علاقة بين قيمة القرض ومستوى أثرالتمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة فى تنمية المجتمع من ناحية الجوانب الإقتصادية الأتية (وجود تقنيات حديثة فى الإنتاج - الإستخدام الأمثل للطاقة الإنتاجية - التمكين الإقتصادى فى المجتمع – الإستثمار – الإدخار) كل على حدة .

٣ – توجد علاقة بين قيمة القرض ومستوى أثر التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة فى تنمية المجتمع من ناحية الجوانب الإجتماعية الإقتصادية الأتية(الفقر – البطالة)كل على حدة .

٤ – توجد علاقة بين قيمة القرض ومستوى أثرالتمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة فى تنمية المجتمع من ناحية الجوانب السياسية الأتية (حقوق الدولة - الأمن و الإستقرار) كل على حدة.

٥ – توجد علاقة بين قيمة القرض ومستوى أثرالتمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة فى تنمية المجتمع من ناحية الجوانب الإدارية والتى تتمثل فى أسلوب إدارة المشروعات .

٦ – توجد علاقة بين قيمة القرض ومستوى أثر التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة فى تنمية المجتمع من ناحية الجوانب البيئية الأتية(محاربة التلوث البيئى - تطويرالبنية الأساسية فى المجتمع) كل على حدة.

الطريقة البحثية

أ- حدود ومجالات الدراسة : وقد حددت هذه الدراسة بمجموعة أساسية من الحدود والمجالات الموضوعية والبشرية والمكانية أوالجغرافية والزمانية الآتية وفيما يلي استعراض تفصيلي لطريقة وكيفية اختياركل من هذه الحدودوالمجالات السابقة :-

١- الحدود والمجالات الموضوعية:

اقتصرموضوع الدراسة على تناول موضوع أثر التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة فى تنمية المجتمع, ويتحدد المجال الموضوعي لهذه الدراسة في البحوث والدراسات التي تناولت الأبعاد المختلفة لموضوع الدراسة في إطار فروع العلوم الاجتماعية المختلفة: اقتصاد- اجتماع- سياسة- إحصاء- تنمية, ولإنجاز هذه المهمة تم دراسة الأبعاد المختلفة لموضوع البحث والكلمات الدالة أوالمفتاحية المختلفة مثل: -(الفقر- المجتمعات المحلية- المشروعات الصغيرة – التمويل الاصغر- التنمية. . .إلخ).

٢- الحدود والمجالات الزمانية:

يقصد بها الفترة الزمنية الت يتم فيها جمع وتبويب وتحليل البياناتا لميدانية لهذه الدراسة , وقد اقتصر إجراء الدراسة الميدانية وجمع البيانات على الفترة الزمنية التي تقع ما بين نهايةعام ٢٠١٤ وبدايةعام ٢٠١٥م , أما تبويب البيانات على الكمبيوتروتحليلها تم خلال الفترة من شهر يونيه سنة ٢٠١٥ م وحتى شهرأبريل سنة ٢٠١٦ م .

٣- الحدود المكانية والمجالات الجغرافية :

يقصد بالمجال الجغرافي ذلك المجتمع أو بيئة البحث أومنطقة الدراسة التي تجرى بها الدراسة الميدانية أوالبحث , وقد اقتصرت الدراسة على منطقة عمل جمعية رجال الأعمال والمستثمرين لتنمية المجتمع المحلى بالدقهلية في محافظة الدقهلية كحدود مكانية للدراسة .

٤- الحدود و المجالات البشرية :

يقصد بالمجال البشرى الأفراد التي سيطبق عليهم أداة البحث وستجمع منهم البيانات التى تضمها إستمارة الإستبيان وهم مجتمع الدراسة ويمثلون المستفيدون من خدمات التمويل الاصغر من أصحاب المشروعات الصغيرة التنموية المقامة في محافظة الدقهلية أى عملاء مؤسسة التمويل الأصغر(جمعية رجال الأعمال والمستثمرين لتنمية المجتمع المحلى بالدقهلية) في جميع مواقع الفروع التابعة لها بمحافظة الدقهلية وضواحيه.

ب-منهجية الدراسة :

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية حيث أن جزء منها إستهدف وصف عينة وبيئة ومتغيرات الدراسةالمختلفة ،بالإضافة إلى وصف أثر التمويل الأصغر المشروعات الصغيرة فى تنمية المجتمع, هذا بالإضافة إلى إختبار مجموعة من الفروض النظرية من خلال إختبار الفروض الإحصائية المقابلة لها,أما المنهج المستخدم فى هذه الدراسة فهو منهج المسح الإجتماعى الشامل (بالعينة) وذلك لأنه أكثر المناهج ملائمة لهذه الدراسة .

ج-عينة الدراسة:

تم إختيارها بطريقة عشوائية بسيطة بنسبة ٠.٠٠١% من إجمالى عدد العملاء بمؤسسة التمويل الأصغر (جمعية رجال الأعمال والمستثمرين بالدقهلية لتنمية المجتمع المحلى) الذى يقدربحوالي (١٣٠ ألفشخص) بجميع أنحاء محافظة الدقهلية خلال الفترة من شهر يوليوعام ٢٠١٥م وحتى شهرديسمبرعام ٢٠١٥ م .

د- أدوات جمع البيانات:

تم جمع البيانات بإستخدام إستمارة الإستبيان من خلال الاسئلة المفتوحة والمغلقة بها , والتى تحتوى على معلومات اولية تم تحليلها بواسطة البرنامج الإحصائى (Spss) للوصول الى النتائج والتوصيات, وذلك عن طريق الزيارات الميدانية والمقابلة الشخصية.

هـ-المعالجة الكمية للبيانات (طرق قياس متغيرات الدراسة):

تمت معالجة إستجابات أصحاب المشروعات الصغيرة الحاصلين على قروض من مؤسسة التمويل الأصغر بالعينة المدروسة لتصبح فى صورة كمية يمكن من خلالها إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة لإختبار فروض الدراسة و إستخلاص نتائجها و ذلك على النحو التالى:-

١- **المتغير المستقل:-** يتمثل فى قيمة قروض التمويل الأصغرللمشروعات الصغيرة وتم تقسيمها إلى ثلاث فئات (صغيرة – متوسطة – كبيرة)وتم إعطاء الأوزان الرقمية (١,٢,٣) على الترتيب للإستجابات السابقة, وتم حساب النسبة المئوية لكل فئة عن طريق قسمة عدد كل فئة على إجمالى عدد الفئات مع الترتيب تصاعديا.

٢- **المتغيرات التابعة:-**تتمثل فى أثرالتمويل الأصغرللمشروعات الصغيرة فى تنمية المجتمع من مختلف الجوانب الإجتماعية الأتية (المشاركة فى حل مشكلات المجتمع - الرفاهية الإجتماعية للمجتمع – إنخفاض ظاهرة التسول – إنخفاض التوترالعنف فى المجتمع – إنخفاض السرقات فى المجتمع – معدل المشاركة الإجتماعية) كل حدة ,والجوانب الإقتصادية الأتية(وجود تقنيات حديثة فى الإنتاج – الإستخدام الأمثل للطاقة الإنتاجية – التمكين الإقتصادى فى المجتمع – الإستثمار – الإدخار)كل على حدة ,والجوانب الإجتماعية الإقتصادية الأتية (الفقر – البطالة) كل على حدة ,والجوانب السياسية الأتية (حقوق الدولة – الأمن والإستقرار) كل على حدة,والجوانب الإدارية والتى تتمثل فى أسلوب إدارة المشروعات,والجوانب البيئية الأتية (محاربة التلوث البيئى - تطوير البنية الأساسية فى المجتمع)كل على حدةوتم قياس كل متغير من المتغيرات السابقة من خلال الإستجابات التالية (منعدم التأثير- بدرجة قليلة – بدرجة متوسطة – بدرجة كبيرة) ,وتم إعطاء الأوزان الرقمية (١,٢,٣,٤) على الترتيب للإستجابات السابقة, وتم حساب النسبة المئوية لكل إستجابة عن طريق قسمة عدد كل إستجابة على إجمالى عدد إستجابات المتغير الواحد وتم حساب المتوسط المرجح لكل متغير على حدة مع حساب المتوسط المرجح لكل جانب من جوانب التنمية على حدة مع الترتيب تصاعديا.

٣-**علاقة المتغير المستقل المدروس بالمتغيرات التابعة فى عينة البحث**: تم قياس علاقة قيمة قروض التمويل الأصغرللمشروعات الصغيرة بأثر التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة فى تنمية المجتمع من مختلف الجوانب الإجتماعية, والإقتصادية ,والإجتماعية الإقتصادية, والسياسية ,والإدارية, والبيئية كل على حدة وذلك عن طريق إختبارمربع كاىX^2.

و- أدوات التحليل الإحصائى:

فى ضوء الأهداف البحثية التى إستهدفتها الدراسة وللتحقق من صحة فروضها تم الإستعانة ببعض من الأساليب والأدوات والمقاييس الإحصائية المختلفة والمتكاملة فى تحليل البيانات والمتناسبة مع المقاييس

المستخدمة فى قياس متغيرات الدراسة،وذلك لوصف المتغيرات البحثية وتحليل البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية, وذلك بعد تفريغ البيانات ومراجعتها وتبويبها، وجدولتها، وذلك باستخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابى والمتوسط المرجح وإختبارمربع كاى والبرنامج الإحصائى (Spss) .

أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة الميدانية ومناقشتها

يعرض هذا الجزء النتائج التى أمكن الحصول عليها من الدراسة الميدانية و ذلك على النحو التالى :-

أولا: قيمة قروض التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة:-

جدول (١): توزيع أفراد العينة البحثية وفقا لقيمة قروض التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة:-

قيمه قروض التمويل الاصغر للمشروعات الصغيرة	العدد	%	الترتيب
صغيرة (من ٢٠٠ – إلى ٤٠٠٠) جنيه	٥١	٣٩.٢٣	الثانى
متوسطة (أكبر من ٤٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠) جنيه	٥٤	٤١.٥٤	الأول
كبيرة (أكبر من ١٠٠٠٠) جنيه	٢٥	١٩.٢٣	الثالث
الإجمالـــى	١٣٠	١٠٠.٠٠	

المصدر: البيانات الواردة بالجدول جمعت وحسبت من خلال الباحث بواسطة الحاسب الآلى على برنامج التحليل الإحصائى(SPSS)من واقع إستمارة الإستبيان، ٢٠١٥م.

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (١) أن عدد المبحوثين من أصحاب المشروعات الصغيرة الذين أخذوا قروض متوسطة القيمة (أكبر من ٤٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠) جنيه يقعون فى المرتبة الأولى بنسبة ٤١.٥٤% من إجمالى أفراد العينة البحثية , بينما عدد المبحوثين من أصحاب المشروعات الصغيرة الذين أخذوا قروض صغيرة القيمة (من ٢٠٠ – إلى ٤٠٠٠) جنيه يقعون فى المرتبة الثانية بنسبة ٣٩.٢٣% من إجمالى أفراد العينة البحثية , بينما عدد المبحوثين من أصحاب المشروعات الصغيرة الذين أخذوا قروض كبيرة القيمة(أكبر من ١٠٠٠٠) جنيه يقعون فى المرتبة الثالثة بنسبة ١٩.٢٣% من إجمالى أفراد العينة البحثية وتعكس كل هذه الأرقام أن المشروعات الصغيرة تحتاج أحيانا إلى قروض التمويل الأصغر بقيمة بسيطة جدا تمكنها من العمل على تنميتها و تطورها وتقدمها مما ينعكس على ظهور أثر التمويل الاصغر للمشروعات الصغيرة فى تنمية الفرد و المجتمع بصورة كبيرة و سريعة.

ثانيا:أثر التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة فى تنمية المجتمع

جدول (٢): توزيع أفراد العينة البحثية وفقاً لمدىأثر التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة فى تنمية المجتمع

م	أثار التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة فى تنمية المجتمع	منعدم التأثير	بدرجة قليلة	بدرجة متوسطة	بدرجة كبيرة	الإجمالى	المتوسط المرجح	الترتيب	المتوسط المرجح	ترتيب الجوانب
1	المشاركة فى حل مشكلات المجتمع	15	15	45	55	130	40	الثانى	الإجتماعية = ٣٨.٨	الإجتماعية = الرابع
	نسبة الأثر	11.5	11.5	34.6	42.4	100				
2	الرفاهية الإجتماعية للمجتمع	9	18	46	57	130	41.1	الأول		
	نسبة الأثر	6.9	13.8	35.5	43.8	100				
3	إنخفاض ظاهرة التسول	23	34	43	30	130	34	السادس		
	نسبة الأثر	17.6	26.2	33.1	23.1	100				
4	إنخفاض التوتر و العنف فى المجتمع	15	22	44	49	130	38.7	الرابع مكرر		
	نسبة الأثر	11	17	34	38	100				
5	إنخفاض السرقات فى المجتمع	12	23	40	55	130	39.8	الثالث		
	نسبة الأثر	9.2	17.7	30.8	42.3	100				
6	معدل المشاركة الإجتماعية	15	19	50	46	130	38.7	الرابع		
	نسبة الأثر	11.5	14.6	38.5	35.4	100				
7	وجود تقنيات حديثة فى الإنتاج	21	17	45	47	130	37.8	الرابع مكرر		
	نسبة الأثر	16.1	13.1	34.6	36..2	100				
8	الإستخدام الأمثل للطاقة الإنتاجية	17	22	47	44	130	37.8	الرابع	الإقتصادية = ٤١.٩	الإقتصادية = الأول
	نسبة الأثر	13.1	16.9	36.2	33.8	100				
9	التمكين الإقتصادى فى المجتمع	4	7	36	83	130	45.8	الأول		
	نسبة الأثر	3.1	5.4	27.7	63.8	100				
10	الإستثمار	3	9	39	79	130	45.4	الثانى		
	نسبة الأثر	2.3	6.9	30	60.8	100				
11	الإدخار	5	13	53	59	130	42.6	الثالث		
	نسبة الأثر	3.8	10	40.8	45.4	100				
12	الفقر	4	20	57	49	130	41.1	الثانى	الإجتماعية الإقتصادية = ٤١.٨	الإجتماعية الإقتصادية = الثانى
	نسبة الأثر	3.1	15.4	43.8	37.7	100				
13	البطالة	8	15	41	66	130	42.5	الأول		
	نسبة الأثر	6.2	11.5	31.5	50.8	100				
14	حقوق الدولة	27	17	56	30	130	34.9	الثانى	السياسية = ٣٧.٧	السياسية = الخامس
	نسبة الأثر	20.8	13.1	43	23.1	100				
15	الأمن و الإستقرار	11	18	46	55	130	40.5	الأول		
	نسبة الأثر	8.5	13.8	35.4	42.3	100				
16	أسلوب إدارة المشروعات	14	20	47	49	130	39.1	الأول	الإدارية = ٣٩.١	الإدارية = الثالث
	نسبة الأثر	10.7	15.4	36.2	37.7	100				
17	محاربة التلوث البيئى	22	34	39	35	130	34.7	الأول	البيئية = ٣٣.١	البيئية = السادس
	نسبة الأثر	16.9	26.2	30	26.9	100				
18	تطوير البنية الأساسية فى المجتمع	33	34	38	25	130	31.5	الثانى		
	نسبة الأثر	25.4	26.2	29.2	19.2	100				

المصدر:البيانات الواردة بالجدول جمعت وحسبت من خلال الباحث بواسطة الحاسب الآلى على برنامج التحليل الإحصائى(SPSS)من واقع إستمارة الإستبيان، ٢٠١٥م.

*** توضح النتائج الواردة بالجزءالأول من الجدول رقم (٢) أن أثرالتمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة فى تنمية المجتمع يظهرمن ناحية:-**

- (الجوانب الإجتماعية) بالمقام الأول فى "الرفاهية الإجتماعية للمجتمع" بمتوسط مرجح ٤١.١, ثم يأتى فى المقام الثانى "المشاركة فى حل مشكلات المجتمع" بمتوسط مرجح٤٠, ثم يأتى فى المقام الثالث "إنخفاض السرقات فى المجتمع "بمتوسط مرجح٣٩.٨, ثم يأتى فى المقام الرابع كلا من " معدل المشاركة الإجتماعية &إنخفاض التوترو العنف فى المجتمع" بمتوسط مرجح٣٨.٧, ثم يأتى فى المقام السادس والأخير" إنخفاض ظاهرةالتسول" بمتوسط مرجح٣٨.
- (الجوانب الإقتصادية) تظهربالمقام الأول فى " التمكين الإقتصادى فى المجتمع " بمتوسط مرجح ٤٥.٨, ثم يأتى فى المقام الثانى " الإستثمار " بمتوسط مرجح٤٥.٤, ثم يأتى فى المقام الثالث " الإدخار "بمتوسط مرجح٤٢.٦, ثم يأتى فى المقام الرابع والأخيركلامن" وجود تقنيات حديثة فى الإنتاج & الإستخدام الأمثل للطاقةالإنتاجية " بمتوسط مرجح٣٧.٨.
- (الجوانب الإجتماعية الإقتصادية) تظهربالمقام الأول فى " البطالة " بمتوسط مرجح ٤٢.٥, ثم يأتى فى المقام الثانى " الفقر " بمتوسط مرجح٤١.١.
- (الجوانب السياسية) تظهربالمقام الأول فى" الأمن والإستقرار " بمتوسط مرجح ٤٠.٥, ثم يأتى فى المقام الثانى " حقوق الدولة " بمتوسط مرجح٣٤.٩.
- (الجوانب الإدارية) تظهرفى "أسلوب إدارة المشروعات" بمتوسط مرجح ٣٩.١.
- (الجوانب البيئية) تظهربالمقام الأول فى" محاربة التلوث البيئى " بمتوسط مرجح ٣٤.٧, ثم يأتى فى المقام الثانى " تطويرالبنية الأساسية فى المجتمع " بمتوسط مرجح٣١.٥.

أماالجزءالثانى من الجدول رقم (٢) توضح النتائج الواردة به أن أثر التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة فى تنمية المجتمع فى المقام الأول يظهر بالجوانب الإقتصادية حيث بلغ المتوسط المرجح لها٤١.٩، ثم يأتى فى المقام الثانى الجوانب الإجتماعية الإقتصادية بمتوسط مرجح ٤١.٨, ثم يأتى فى المقام الثالث الجوانب الإدارية بمتوسط مرجح ٣٩.١, ثم يأتى فى المقام الرابع الجوانب الإجتماعيةبمتوسط مرجح ٣٨.٨, ثم يأتى فى المقام الخامس الجوانب السياسية بمتوسط مرجح ٣٧.٧, ثم يأتى فى المقام السادس والأخير الجوانب البيئية بمتوسط مرجح ٣٣.١,ولهذا نرجو بمزيد من الإهتمام من قبل مؤسسات التمويل الأصغر والجهات المعنية بالحكومة فى توفير كافة سبل الدعم للمشروعات الصغيرة وخاصة النواحى التمويلية للعمل على تنميتها و تطويرها بشكل سريع و مستمر حتى نتمكن من زيادة فعالية تنمية المجتمع بالصورة المطلوبة فى أقل وقت ممكن .

ثالثا:إختبارالعلاقة بين قيمة القرض وأثار التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة على مستوى المجتمع بعينة البحث

جدول (٣): أثرقيمة القرض على متغيرات التنمية بالمجتمع معبرا عنها بقيم مربع كاى

م	متغيرات جوانب تنمية المجتمع	نوع المتغيرات	درجات الحرية	قيمة كا ٢	مستوى المعنوية	اختبار المعنوية
1	المشاركة فى حل مشكلات المجتمع	المتغيراتالإجتماعية	6	8.2	0.21	غير معنوية
2	الرفاهية الإجتماعية للمجتمع		6	3.1	0.81	غير معنوية
3	إنخفاض ظاهرة التسول		6	4.5	0.61	غير معنوية
4	إنخفاض التوتر و العنف فى المجتمع		6	11.9	*0.05	معنوية
5	إنخفاض السرقات فى المجتمع		6	11.9	*0.05	معنوية
6	معدل المشاركة الإجتماعية		6	5.1	0.52	غير معنوية
1	وجود تقنيات حديثة فى الإنتاج	المتغيرات الإقتصادية	6	7.9	0.42	غير معنوية
2	الإستخدام الأمثل للطاقة الإنتاجية		6	6.1	0.41	غير معنوية
3	التمكين الإقتصادى فى المجتمع		6	12.1	*0.04	معنوية
4	الإستثمار		6	11.9	*0.05	معنوية
5	الإدخار		6	5.2	0.52	غير معنوية
1	الفقر	المتغيرات الإجتماعية الإقتصادية	6	1.8	0.93	غير معنوية
2	البطالة		6	1.9	0.92	غير معنوية
1	حقوق الدولة	المتغيرات السياسية	6	12.2	*0.05	معنوية
2	الأمن و الإستقرار		6	2.4	0.88	غير معنوية
1	أسلوب إدارة المشروعات	المتغيرات الإدارية	6	9.5	0.14	غير معنوية
1	محاربة التلوث البيئى	المتغيرات البيئية	6	11.8	*0.05	معنوية
2	تطوير البنية الأساسية فى المجتمع		6	12.7	*0.04	معنوية

*** معنوى إحصائيا عند المستوى الإحتمالى< ٠.٠٥ .** معنوى إحصائيا عند المستوى الإحتمالى < ٠.٠١.**
المصدر:البيانات الواردة بالجدول جمعت وحسبت من خلال الباحث بواسطة الحاسب الآلى على برنامج التحليل الإحصائى(SPSS)من واقع إستمارةالإستبيان، ٢٠١٥م.

توضح النتائج الواردة من جدول رقم (٣) أن:-

١) قيمة القرض لم تؤثرفى المتغيرات الإجتماعية تأثير ملحوظ بإستثناء :-

أ) العلاقة بين قيمة القرض ومتغيرإنخفاض التوترو العنف فى المجتمع حيث أن هذه العلاقة معنوية عند مستوى ٠.٠٥ .

ب) العلاقة بين قيمة القرض ومتغير إنخفاض السرقات فى المجتمع حيث أن هذه العلاقة معنوية عند مستوى ٠.٠٥ .

مما يؤكد أن قيمة القرض تؤثرفى كلامن (متغير إنخفاض التوترو العنف فى المجتمع – متغير السرقات فى المجتمع).

وبناءاعلى ذلك لا يمكن قبولا لفرض البحث بالأول بإستثناء العلاقة بين متغير قيمة القرض وكلا من (متغير إنخفاض التوترو العنف فى المجتمع – متغيرالسرقات فى المجتمع) فقط من المتغيرات الإجتماعية وذلك على مستوى المجتمع.

٢) قيمة القرض لم تؤثرفى المتغيرات الإقتصادية تأثيرملحوظ بإستثناء :-

أ) العلاقة بين قيمة القرض ومتغيرالتمكين الإقتصادى فى المجتمع حيث أن هذه العلاقة معنوية عند مستوى ٠.٠٤ .

ب) العلاقة بين قيمة القرض ومتغيرالإستثمارحيث أن هذه العلاقة معنويةعندمستوى ٠.٠٥.

مما يؤكد أن قيمة القرض تؤثر فى كلامن (متغيرالتمكين الإقتصادى فى المجتمع – متغيرالإستثمار).

وبناءاعلى ذلك لا يمكن قبولا لفرض البحثى الثانى بإستثناء العلاقة بين متغير قيمة القرض وكلا من (متغير التمكين الإقتصادى فى المجتمع – متغيرالإستثمار) فقط من المتغيرات الإقتصادية وذلك على مستوى المجتمع.

٣) قيمة القرض لم تؤثر فى المتغيرات الإجتماعية الإقتصادية تأثير ملحوظ.

وبناءا على ذلك لا يمكن قبول الفرض البحثى الثالث وذلك على مستوى المجتمع.

٤)قيمة القرض لم تؤثر فى المتغيرات السياسية تأثير ملحوظ بإستثناء

١) العلاقة بين قيمة القرض ومتغيرحقوق الدولة حيث أن هذه العلاقة معنوية عند مستوى ٠.٠٥ .

مما يؤكد أن قيمة القرض تؤثرفى (متغيرحقوق الدولة) , وبناءا على ذلك لايمكن قبول الفرض البحثى الرابع بإستثناء العلاقة بين متغير قيمة القرض و(متغيرحقوق الدولة) فقط من المتغيرات السياسية وذلك على مستوى المجتمع.

٥)قيمة القرض لم تؤثر فى المتغيرات الإدارية تأثيرملحوظ.

وبناءا على ذلك لا يمكن قبول الفرض البحثى الخامس وذلك على مستوى المجتمع.

٦)قيمة القرض تؤثر فى المتغيرات البيئية تأثير ملحوظ حيث أن :-
١) العلاقة بين قيمة القرض و متغير محاربة التلوث البيئى كانت علاقة معنوية عند مستوى ٠.٠٥ .
٢) العلاقة بين قيمة القرض و متغير تطوير البنية الأساسية فى المجتمع كانت علاقة معنوية عند مستوى ٠.٠٤.

مما يؤكد أن قيمة القرض تؤثر فى كل المتغيرات البيئية المدروسة على مستوى المجتمع وبناءا على ذلك يمكن قبول الفرض البحثى السادس الخاص بالمتغيرات البيئية وذلك على مستوى المجتمع.

مناقشة نتائج الدراسة وتفسيرها

١- أشارت كل المؤشرات الكمية والنوعية لنتائج الدراسة على أهمية قروض التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة فى تنمية المجتمع من مختلف الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والإجتماعيةالإقتصادية والبيئية والإدارية والسياسية , وقد أثبتت النتائج إلى أن أثرالتمويل الأصغر يختلف من شخص إلى أخرداخل المجتمع الواحد ومن مجتمع إلى مجتمع أخر ولكن ليس بالضرورة إختلافات جوهرية حيث جميع المبحوثين قد استفادوا إيجابيا بدرجات متفاوتة من التمويل الأصغر لمشروعاتهما لصغيرة , ولكن يرجع أسباب الإختلاف إلى الخصائص الشخصية والأسرية والإجتماعية والإقتصادية والخصائص المتعلقة بكل من طبيعة المشروع الصغير وطبيعة التمويل الأصغر فيما بينهم .
٢- تبين من نتائج الإختبارات الإحصائية لفروض الدراسة أن المتغيرالمستقل المدروس (قيمة القرض) كان له علاقات معنوية إحصائيا مع المتغيرات التابعة المتمثلة فى أثرالتمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة فى تنمية المجتمع بمنطقة الدراسة , ولكن هذه العلاقات إختلفت من متغير إلى أخر ولذلك لإختلاف المبحوثين فيما بينهم فى كلا من الخصائص الشخصية والأسرية والإجتماعية والإقتصادية والخصائص المتعلقة بكل من طبيعة المشروع الصغير الخاص بهم وطبيعة قروض التمويل الأصغربهم.
٣- أثبتت هذه الدراسة أن بعض أفراد المجتمع المحلى اللذين يمتلكون المهارات الفنية والقدرات الشخصية التي تتطلبها عملية التنمية الشاملة المستدامة يقعون تحت ضغط اجتماعي وإقتصادى قوي (الفقر&البطالة) فيلجئوا للقيام بأدوار وأنشطة فعالة كالمشروعات الصغيرة للمشاركة في تنمية ذاتهم واسرتهم والمجتمع المحلى والدولة التى يعيشون فيها وذلك للوصول إلى المكانة العالية وتحقيق الأهداف الشخصية، ولكن يفتقد بعض هولاء إلى عنصر التمويل فيتجهوا إلى مؤسسات التمويل الأصغر للحصول على قروض لمشروعاتهم الصغيرة والتى تكون قيمتها مناسبة وكافية لتحقيق الأغراض منها ومدة السداد لها مناسبة وكافية وقيمة أقساط القرض معقولة ,ويعتبرتحديد (قيمة القرض) من الأدوار الأجتماعية التى يقوم بها أصحاب المشروعات الصغيرة مع القائمين بالعمل بمؤسسات التمويل الأصغرعند الحصول على قروض لمشروعاتهم الإقتصادية وذلك طبقا لنظرية الدور الإجتماعى.
٤-قد أثبتت هذه الدراسة أن أفراد المجتمع االمحلى لايقومون بأى نشاط تنموى أو إقتصادى مثل المشروعات الصغيرة إلا بعد اقتناعهم بأن الجهد المبذول والموارد المالية التي يساهمون بها فى أنشطتهم الإقتصادية والمتمثلة فى مقدار قيمة قروض التمويل الأصغرالتى يتم أخذها من مؤسسات التمويل الاصغروالتى لابد أن تكون كافية لتحقيق الأغراض منها وتعود عليهم بمنافع شخصية كبيرة والتى من شأنها تعمل على تنمية أسرهم ومجتمعهم وبلدهم, وقد لا يجد الفرد فى المجتمع المحلى أى من الموارد التى يمكن أن يقايض بها من أجل الحصول على المكانة الاجتماعية المناسبة له ولأسرته فى المجتمع المحلى الذى يعيش فيه , فيضطرللحصول على قرض تكون قيمته كافية لعمل (مشروع صغير) يدر عليه دخلا مناسب للحياة الكريمة التى ترفع من شأن هو مكانته فى المجتمع الذى يعيش فيه وتجعله يتم تعب الحب والأمن والتقدير والاحترام والقبول الاجتماعي فى النظام الإجتماعى التى يقع تحت ظله, وقد نرى أن أفراد المجتمع المحلى الذين يعملون فى أنشطة إقتصادية كالمشروعات الصغيرة ينظرون للمكافآت التي من الممكن يحصلون عليها مقابل الحصول على قروض تكون قيمتها كافية لتحقيق الأغراض منها فى مشروعاتهم الصغيرة وذلك بتعبيرنظرية التبادل الإجتماعى, وكذلك فإن رغبة المرأة فى تحسين المكانة الإجتماعية لها فى الأسرة والمجتمع المحلى جعلها تقدم مقابلا أو تبادل لتحسين مكانتها وهذا يتمثل فى السعى وبذل المجهود فى الحصول على قرض تكفى قيمته لعمل مشروع صغيريزيد من الدخل ويمنحها القدرة فى الإعتماد على الذات والمساهمة فى ميزانية الاسرة , ومن ثم تزيد من أهميتها فى الأسرة وترفع من مكانتها فى المجتمع وذلك طبقا لنظرية التبادل الإجتماعى .

وقد نجد أن الفرد فى المجتمع المحلى عندما يتجه لمؤسسة التمويل الأصغر للحصول على قرض ذو قيمة كافية لمشروعه الصغير فإنه يدخل فى عملية تبادل إجتماعى بينه وبين مؤسسة التمويل الأصغر فيقدم الأوراق والمستندات المطلوبة للحصول على قيمة القرض المناسبة التى تكون كافية لإحتياجات مشروعه الصغير وذلك مقابل تعهده بدفع قيمة قسط القرض أثناء مدة سداد القرض والتى تكون مناسبة وكافية لمدة سداد القرض وذلك طبقا لنظرية التبادل الإجتماعى.

المراجع

أبوحسين، ابتهال محمد كمال، (١٩٩١) ، "التنشئة الاجتماعية في قريتين مصريتين : دراسة اجتماعية تحليلية للمحددات والفروق في التنشئة الاجتماعية بين قريتين بمحافظة دمياط " ،مجلة العلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة،مجلد ٢٤ ،عدد(٦).

الأسرج ,حسين عبد المطلب ,(٢٠١٢) ,تعظيم فرص المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التصنيع الزراعى بمصر"،نشرة وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، جمهورية مصرالعربية .

الإمام ,مى محمد السيد , ومحمد ابراهيم العزبى ,(٢٠١٣) , "دراسة بعض أثار المشروعات المولدة للدخل الممولة بقروض الصندوق الإجتماعى للتنمية الموجهة للمرأة الريفية بمحافظة الدقهلية" , رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة المنصورة.

البوابة العربية للتمويل الاصغر:- www.arabic.microfinancegateway.org

الزغبي، صلاح الدين محمود، (١٩٩٨)،التنمية الريفية المتكاملة في إطارالتخطيط الإقليمي سياسات التنمية الريفية،الكتاب الثاني، مكتبة النهضة المصرية .

الزغبي، صلاح الدين محمود،(١٩٩٩)، التنمية المتواصلة ودور الإرشاد الزراعي في إحداثها ،شعبة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، مركز بحوث الصحراء، وزارة الزراعة، القاهرة .

العزبي،محمد إبراهيم، (١٩٩١): المشاركة في العمل الاجتماعي بالمجتمع الريفي دراسات في التنمية الريفية، قسم المجتمع الريفي، كلية الزراعة ،جامعة الإسكندرية، مركز الشهابي للطباعة والنشر،الإسكندرية.

العزبي،محمد إبراهيم,(٢٠٠١), المشاركة الشعبية في المجتمع المحلي، دراسات في التنمية الريفية. ،قسم المجتمع الريفي، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، دارالجامعة الجديدة للنشر،الاسكندرية.

بدر،عادل فهمي،(١٩٩٠)،التنمية العربية بين النظرية والواقع، رمضان وأولاده للطباعة والتجليد، إسكندرية.

جامع،محمد نبيل، عبد الرحيم عبد الرحيم الحيدرى, محمد إبراهيم العزبى ,(١٩٨٨) ,دراسات في التنمية الريفية، قسم المجتمع الريفي، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية .

سلام،عازه محمد أحمد،بركيسة طه يس،(١٩٩٥) ،بعض معوقات مشاركة المرأة الريفية في تنمية مجتمعها (دورمؤسسات التربية في الحد منها) دراسة ميدانية على إحدى قري محافظة المنيا، مؤتمرالتنمية البيئة الريفية،جامعةعين شمس .

سليمان ,عدلي،(٢٠٠٦), "المتغيرات الاجتماعية وقضايا الشباب المعاصر"،دليل القادة، عدد رقم ٢، قطاع إعداد القادة المجلس الأعلى للشباب والرياضة.

شهبو , محمد (٢٠٠٦) , "المشروعات الصغيرة والبنوك ", المؤتمرالسنوى السابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة : سبل دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى ضوء المتغيرات المحلية والعالمية , مركزدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة , جامعة المنصورة , ٣-٤ مايو .

عبد القادر , محمد علاء الدين ,(١٩٩٨)، دور الشباب في التنمية الريفية،،دار المعارف، الإسكندرية.

محمد، محمد علي، (١٩٩٣), تاريخ علم الاجتماع : الرواد والاتجاهات المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار,(٢٠٠٢), المشروعات الصغيرة فى مصر" المشاكل ومقترحات الحل", رئاسة مجلس الوزراء ,جمهورية مصر العربية, صص ٨ :١٢.
مصطفى , عزمي، أحمد نصار,(٢٠٠٢), دور الصندوق الإجتماعي في تنمية المشروعات الصغيرة, الملتقى الدولي حول جهاز القرض المصغر, الجزائر.
نصرت ، محمد محيى الدين, محمد حلمي نوار , محمد شفيق كمال , محمد عمرو فتحي , ١٩٩٣، محاضرات في مقدمة علم الاجتماع الريفي ، فرع الاجتماع الريفي والإرشاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة .
هلمور, كريستسن، و شيدياك , سيبل ,و هندريكس , لورين ,(٢٠٠٩), "التمويلالأصغرفيأفريقيا (تقرير حالة القطاع) ",نقلا من :- htt : \\ www . is islamonline . net \\ Arabic \ consebts دراسة الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ., Webster, البنك الدولىRiopelle, and Chidzero ,(1996),

The Impact of Microfinance for Small Enterprises in the Development of Society. "An Empirical Study in Dakahlia Governorate"

Saly , S. M. A. I ; M. E. El-Emam*and A. M. Al-Shall*
Small Enterprise Development Specialist, Business Association and investors Dakahlia
***Agric. Extension and Rural Socity Dept., Faculty of Agric., Mansoura Univ.,Egypt**

ABSTRACT

Requiring comprehensive and sustainable development, which the local community is trying to achieve to involve and integrate all groups and sectors of society in the development process through attention to small enterprises sector and to provide the younger her as they both played a major role in providing employment opportunities that generate income from which he can poor funding cope with the daily demands of life and conditions harsh life. The present study aimed mainly: -1-identify the impact of microfinance for small enterprises in the development of society .2. identify the relationship between the value of the loan and the level of impact of microfinance for small enterprises in the development of society in terms of social aspects, economic, socio-economic, political, administrative and environmental. This field study procedures included choose Dakahlia Governorate as an area of geographic study, was selected as the research sample at random from the owners of small businesses who obtained loans from an MFI (Business Association and investors Dakahlia) number 130 Researched, has collected data in a manner questionnaire with field visits with and personal interviews in the time period that lies between the end of 2014 and beginning of 2015 through open-ended questions and closed-containing preliminary information was Taboubaha on the computer and analyzed by statistical program (Spss) and in the time period of the month of June 2015 and up April 2016 in order to get to the results and recommendations and proposals, have been analyzed these data using frequencies and percentages, and the arithmetic mean and the weighted average and chi square test. The most important results were as follows: - There were no significant correlation between the value of small businesses and the impact of funding loans Alosgraly the level of development of society in terms of social aspects of the following only: - (decrease tension and violence in the society-decrease in thefts in the community) & the one hand and economic aspects of the following only: - (economic empowerment in society-investment) & the one hand the political aspects of the following only: - (state rights) & in terms of the environmental aspects of the following only: - (fight pollution Albaiy- infrastructure development in the community).